

Distr.: General  
11 March 2014  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من  
رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧  
(٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)  
بشأن الصومال وإريتريا، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقرير وكالة الأمين العام للشؤون  
الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ عن إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال  
وعن أي عوائق تعترض إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال وفقا للفقرة ٢٣ من قرار  
مجلس الأمن ٢١١١ (٢٠١٣) (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتوجيه اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها  
وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أو ه جون

الرئيس

لجنة مجلس الأمن المنبثقة

عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)

بشأن الصومال وإريتريا



الرجاء إعادة استعمال الورق

130314 130314 14-24176 (A)



## المرفق

رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة من وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى رئيس لجنة الأمن المبنية عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

عملاً بالفقرة ٢٣ من قرار مجلس الأمن ٢١١١ (٢٠١٣)، أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المطلوب عن إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال وعن العوائق التي تعترض إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال (انظر الضميمة).

ويود مجتمع المساعدة الإنسانية العامل في الصومال أن يفيد بأنه أبقى، على غرار ما فعل في التقارير السبعة السابقة، على تعريفه لمصطلح "الشريك المنفذ" عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)، وفيما يلي نص هذا التعريف:

"الشريك المنفذ": منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت للتحقق الواجب لإثبات نواياها الحسنة من جانب إحدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية أخرى، وهي تقدم تقاريرها، عندما يُطلب منها ذلك، إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للصومال بشأن تدابير التخفيف. ويتسم الشركاء المنفذون بالخاصيتين التاليتين:

(أ) تكون المنظمة جزءاً من عملية النداء الموحد للصومال (أو عملية الصندوق الإنساني المشترك)؛ و/أو

(ب) تكون المنظمة ممثلة في مصفوفة الاستفهام الثلاثي لإحدى المجموعات (من يفعل ماذا وأين).

وإنني على استعداد للإجابة على كل ما قد ترغبون في طرحه من أسئلة عن مضمون التقرير أو إذا احتجتم إلى مزيد من الإيضاح بشأن الحالة الإنسانية في الصومال.

(توقيع) فاليري آموس

وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية  
ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ

## تقرير وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ

### مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الأول الذي يُقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١١١ (٢٠١٣)، أي القرار اللاحق للقرارات ١٩٧٢ (٢٠١١) و ١٩١٦ (٢٠١٠) و ٢٠٦٠ (٢٠١٢) التي حدد فيها المجلس لأول مرة مطلب الإبلاغ، وهو التقرير الثامن في مجموع التقارير المقدمة عملاً بهذه القرارات. وقد طلب المجلس في الفقرة ٢٣ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣) إلى منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ أن تقدم تقريراً إليه بحلول ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤ عن إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال وعن العوائق التي تعترض سبيل إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال، بدعم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المتمتعة بمركز المراقب لدى الجمعية العامة التي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية في الصومال.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويركز التقرير أساساً على إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين الموجودين في مناطق الصومال الخاضعة لسيطرة حركة الشباب أو في مناطق نفوذ هذه الحركة التي أدرجتها لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا في قائمة الجزاءات في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عملاً بأحكام الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

٣ - وعلى غرار التقارير السبعة السابقة (S/2010/372 و S/2010/580 و S/2011/125 و S/2011/694 و S/2012/546 و S/2012/856 و S/2013/415)، يتضمن هذا التقرير موجزاً عن القيود المفروضة على إيصال المساعدة الإنسانية وآثارها على العمليات، وكذلك تدابير التخفيف المتخذة لمعالجة مسائل تسييس المساعدة الإنسانية وإساءة استخدامها واحتلاسها. ويستند التقرير إلى معلومات جمعت في إطار دراسة استقصائية شاركت فيها الوكالات والمجموعات المعنية العاملة في المجال الإنساني في الصومال وإلى معلومات من وحدة إدارة المخاطر التابعة لمكتب منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال.

### الحالة الإنسانية

٤ - على الرغم من التحسينات المستمرة، لا تزال الاحتياجات الإنسانية كبيرة والمكاسب هشة. ولا يستطيع ما يقرب من ٨٥٧ ٠٠٠ شخص تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية دون استمرار المساعدة ويلي بالكاد مليوناً شخص آخرون احتياجاتهم من الغذاء ويعتمدون على

دعم سبل كسب الرزق. ولا تزال معدلات سوء التغذية من بين أعلى المعدلات في العالم حيث يقدر أن هناك طفلاً من بين كل سبعة أطفال دون سن الخامسة، أي ٢٠٣ ٠٠٠ طفل، يعانون من سوء التغذية الحاد. ويشرف حالياً أكثر من ٥٠ ٠٠٠ من هؤلاء الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية على الموت وفي حال عدم تقديم المساعدات يمكن أن يتضاعف هذا الرقم في غضون ستة أشهر. ولا يزال أكثر من مليون شخص مشردين وهم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على قدر كاف من الخدمات الأساسية الجيدة، مثل المأوى، والمياه، والصرف الصحي، والصحة، والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما يزيد عن مليون لاجئ من الصوماليين في المنطقة. وقد أفضت الأمطار الغزيرة، والفيضانات، والعواصف المدارية التي هبت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى موت نحو ٨٠ شخصاً وفقدان أكثر من ٨٠ في المائة من حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ رأس ماشية في بونتلاندا. وفي جوهر، شبيلي الوسطى، تضرر ما يقدر بنحو ٨٠ ٠٠٠ شخص من جراء الفيضانات والقتال بين القبائل. وفي نهاية عام ٢٠١٣، أُصدر إنذار بشأن حالة الأمن الغذائي لأجزاء من المناطق الريفية الجنوبية والشمالية الشرقية المتضررة من الصدمات المناخية والقتال بين المجتمعات المحلية. غير أن القيام باستجابة مركزة في الوقت المناسب لهذه الإنذارات المبكرة حالت دون حدوث تدهور لحالة الأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، هناك انخفاض طفيف في العدد المتوقع للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة المنقذة للحياة والداعمة للقدرة على الصمود للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤ في جميع أنحاء الصومال، وهو ما يبرز مرة أخرى التأثير الحاسم للمساعدة الإنسانية في من هم في أشد الحاجة إليها.

٥ - وتقدر الوكالات الإنسانية أن حوالي ٦٧ في المائة من السكان البالغ عددهم ٢,٩ مليون نسمة الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والمساعدة في سبل كسب الرزق يعيشون في جنوب وسط الصومال حيث يقع جزء كبير من الإقليم تحت السيطرة المباشرة لحركة الشباب أو ضمن مناطق نفوذها. ويعمل نحو ٣٢ منظمة إنسانية وطنية ودولية في المنطقة وهي قادرة على الوصول إلى معظم السكان المتضررين، على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، حصل ما يقرب من ١,٧ مليون شخص على مساعدات غذائية ومدخلات زراعية (بذور وأسمدة ومعدات زراعية)؛ واستفاد ٥٢٨ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من التدخلات التغذوية؛ ووفرت إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأولية والثانوية إلى ما يقرب من مليوني شخص؛ وقدمت المساعدة إلى ٩٧٠ ٠٠٠ شخص للحصول على المياه المأمونة بشكل مستدام؛ وقدمت خدمات تعليمية إلى ٥٧٦ ٠٠٠ طفل في سن الدراسة؛ وتلقى ٣٤٧ ٠٠٠ شخص من المشردين داخلياً مجموعات لوازم المساعدة في حالات الطوارئ. وفي حين أدت عمليات التلقيح على نطاق

واسع لما يزيد عن ٤ ملايين طفل، بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، إلى الحد من انتشار شلل الأطفال، لم يلقح حتى الآن ما يقدر بنحو ٥٨٠.٠٠٠ طفل في أجزاء من جنوب ووسط الصومال، وهم لا يزالون معرضين بشدة لخطر الإصابة بالأمراض المعدية من قبيل شلل الأطفال والحصبة. وفي ١ شباط/فبراير، كان هناك ١٩٠ حالة مؤكدة من شلل الأطفال في الصومال منذ أن بدأ تفشي المرض في أيار/مايو ٢٠١٣. وقدمت أيضا الوكالات الإنسانية الغذاء، والمياه، ولوازم النظافة الصحية، والمواد غير الغذائية للسكان المتضررين من الفيضانات والتزاع بين القبائل في منطقتي جوهر وبلعاد الإداريتين في شبيلي الوسطى وحولهما. ولا تزال استعادة سبل كسب الرزق للسكان المتضررين من هذه الأخطار الطبيعية والبشرية تشكل تحديا بسبب الأخطار الأمنية التي لا تزال تمنع الناس من العودة إلى القرى وعدم وجود إدارة لضفاف الأنهار تتيح للمزارعين إعادة استخدام قطع الأرض المتضررة من الفيضانات.

٦ - ويشكل إيجاد حلول دائمة لما يقدر بنحو ١,١ مليون من المشردين داخليا ولللاجئين الصوماليين الذين يعدون مليوناً إضافياً تحدياً آخر. ولا تزال عمليات الإخلاء القسري للمشردين داخليا تشكل أحد مصادر القلق الرئيسية فيما يتعلق بالحماية في الصومال، لا سيما في مقديشو. وفي عام ٢٠١٣، أُخلي ما يقدر بنحو ١٧.٠٠٠ من المشردين داخليا، بمن فيهم أيتام وأشخاص ذوو إعاقة، من بيوتهم. وحدث أكثر من ٩٠ في المائة من عمليات الإخلاء هذه في مقديشو نتيجة لقيام الحكومة باستعادة المباني العامة وعودة أصحاب الممتلكات الخاصة، لا سيما من الشتات، واستعادتهم ملكية أراضيهم. وقد علق العمل بالخطة التي تقودها الحكومة لنقل المشردين داخليا في مقديشو، والتي قدمت بديلاً لائقاً لعمليات الإخلاء، وذلك أساساً بسبب عدم توفر الحد الأدنى اللازم من الأمن وعدم تلبية معايير حيالة الأراضي في الموقع المحدد لانتقال المشردين داخليا إليه. وأبطأ أيضاً التناحر السياسي الذي أدى في نهاية المطاف إلى إقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء من زخم العملية نظراً لتحول اهتمام الحكومة عن خطة النقل. وبالتالي، استمر المشردون داخليا في العيش في مستوطنات مبعثرة وغير آمنة داخل مقديشو وفي أطرافها. وواصل أيضاً "حراس البوابات"، وهم أشخاص أقوياء عينوا أنفسهم أوصياء على مستوطنات المشردين داخليا، إعاقة الوصول إلى المشردين داخليا وفرضوا سيطرة شديدة على تدفقات المساعدة. وفي كيسمايو، أصدر الشيخ أحمد مادوبي، رئيس الإدارة المؤقتة لجوبا، إشعار إخلاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ طُلب فيه من السكان الذين يشغلون المباني والأراضي العامة إخلاء هذه الأماكن بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وبحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نُقل أكثر من ٤٥٠ شخصا من بين ٧.٠٠٠ من المشردين داخليا المتضررين الموجودين في

كيسمايو، من الممتلكات والأراضي العامة التي كانوا يشغلونها في السابق. وأفادت التقارير أنهم قبضوا تعويضا ماليا من الإدارة المؤقتة لجوبا. وتساعد الدعوة التي يقوم بها منسق الشؤون الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة في كفالة أن يعطى المشردون داخليا الوقت الكافي والتعويضات المالية قبل أن يطلب منهم إخلاء المباني التي يشغلونها.

٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وُقِّع اتفاق ثلاثي الأطراف بين حكومتي الصومال وكينيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن العودة الطوعية للاجئين الصوماليين الموجودين في كينيا. وشرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ برنامج مرحلي تجريبي لدعم إعادة إدماج ١٠ ٠٠٠ من العائدين المحتملين إلى لوق (غيدو) وبايدوا (باي) وكيسمايو (جوبا السفلى) في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن المرحلة التجريبية تركز على مجموعة محدودة من الحالات، يتسم نجاحها بأهمية حاسمة فيما يتعلق بالخطة الأوسع نطاقا للحلول الدائمة. وبالتالي، ينبغي أن ينصب التركيز على التحضير المتأني لمناطق العودة لكفالة أن تكون عمليات العودة مستدامة والحيلولة دون أن يصبح اللاجئين العائدون مشردين داخليا بسبب الافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق التي تستقبلهم.

### الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والعوائق التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية وآثارها في العمليات

٨ - ظلت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، لا سيما في جنوب الصومال، تتسم بالتعقيد واستمرت المخاطر المتصلة بإيصال هذه المساعدات. وعلى الرغم من المكاسب العسكرية التي حققتها القوات المسلحة الوطنية الصومالية المدعومة من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أفادت غالبية الوكالات الإنسانية العاملة في المنطقتين الجنوبية والوسطى بأن خطر العمل في المنطقة ازداد في أعقاب تفكك جماعة الشباب إلى فصائل. وتواصلت عمليات اغتيال المسؤولين الحكوميين وأفراد الشرطة والجنود الصوماليين. وتؤدي أيضا هذه الاغتيالات في كثير من الأحيان إلى وفاة مدنيين، منهم عاملون في المجال الإنساني، يصادف أن يكونوا في مواقع تبادل إطلاق النار أو انفجار القنابل. وشكل انسحاب منظمة أطباء بلا حدود من الصومال في ١٤ آب/أغسطس بعد ٢٢ عاما في وجودها في البلد دليلا على صعوبة البيئة، حيث أشارت المنظمة إلى وقوع هجمات على موظفيها وتزايد إفلات مرتكبي هذه الهجمات من العقاب. وقدمت منظمة أطباء بلا حدود المساعدة إلى ٢٠ مرفقا صحيا، يقع كثير منها في مناطق نائية يصعب الوصول إليها في جنوب وسط الصومال. وأدى

انسحاب منظمة أطباء بلا حدود إلى نشوء ثغرات في الاستجابة الصحية نظرا لإغلاق بعض المرافق الصحية. وتمكنت وكالات إنسانية أخرى والسلطات المحلية من ملء معظم الثغرات في بعض المناطق من قبيل صوماليلاند؛ ولكن ذلك جاء على حساب تحويل الموارد من خدمات صحية أخرى.

٩ - ومن ناحية أخرى، أتاح تحسين إمكانية وصول المساعدات وفتح طرق جديدة وصول الشركاء في المجال الإنساني إلى السكان في بعض المناطق التي أعيدت في الآونة الأخيرة إلى سيطرة قوات الحكومة والقوات المتحالفة معها، مثل كيسمايو وأفمادو (جوبا السفلى) وبايدوا (باي) وجوهر (شبيلي الوسطى) وماركا (شبيلي السفلى). غير أن انعدام الأمن وعدم فعالية الإدارات المحلية في تلك المناطق ظلا يشكلان عقبة كأداء تحول دون القيام بعمليات الاستجابة الإنسانية الفعالة. وحتى عندما تحسنت إمكانية الدخول المادي للوكالات الإنسانية وازداد حضورها الفعلي، كما هو الحال في المدن الرئيسية، بما فيها مقديشو وبايدوا وكيسمايو، ظل انعدام الأمن يعيق الوصول إلى المحتاجين في المدن وفي المناطق الريفية المتاخمة لها على السواء. واستمرت الصعوبات التي واجهت إنشاء نظم رصد فعالة في "المناطق المستعادة حديثا" في الحد من كفاءة أن تصل المساعدات إلى أضعف الفئات نظرا لتواصل انعدام الأمن نتيجة التكتيكات غير المتكافئة التي تعتمد عليها جماعة الشباب. وفي المناطق الريفية الكبيرة المتاخمة لهذه المدن المستعادة حديثا، واصلت جماعة الشباب فرض القيود على الشركاء في المجال الإنساني. فعلى سبيل المثال، أجري التلقيح ضد شلل الأطفال في ظروف ليست مثلى في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب بسبب القيود المفروضة على الإعلانات العامة للحملة وعلى التلقيح في الأحياء السكنية.

١٠ - ويرجح أن يؤدي الهجوم المتوقع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على حركة الشباب في مناطق الصومال التي توزع فيها سلال الأغذية، مثل مناطق شبيلي ومناطق جوبا، إلى تفاقم الحالة الإنسانية وتزايد عرقلة الأنشطة الإنسانية. وهو يتزامن مع موسم الزراعة ويمكن أن يؤثر أو يعطل إعداد الأرض وزراعة المحاصيل، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم حالة الأمن الغذائي. ويمكن أن يؤدي أيضا إلى انخفاض إمكانية الوصول إلى الأسواق وأن يقيد عمليات نقل الماشية إلى المناطق التي تتوافر فيها المراعي والمياه، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تفاقم الوضع الغذائي. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تفضي العملية إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشريد السكان من مناطقهم الأصلية. وثمة خطر كبير يتمثل في تزايد الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين، مثل العنف الجنسي والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وينطوي التشريد على مخاطر إضافية تتمثل في نقل الأمراض، بما فيها شلل الأطفال. ويمكن أيضا أن يتعطل توفير الخدمات الأساسية، مثل الخدمات الصحية والتعليم، وخدمات المياه

والصرف الصحي والنظافة الصحية. وإذ تكسب بعثة الاتحاد الأفريقي مساحات من الأرض من خلال العمل العسكري، فذلك لا يترجم فوراً إلى زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على الرغم من أن القدرة على القيام بعمليات التلقيح في المناطق التي يصعب الوصول إليها يمكن أن تزداد.

١١ - وبالإضافة إلى المسائل الأمنية، يشكل إلقاء القبض على العاملين في المجال الإنساني وفرض القيود الإدارية، من قبيل تدخل الإدارات المحلية في عمل المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وفرض الضرائب عليها، معوقات أخرى تعترض إمكانية الوصول. ونظراً إلى عدم وجود أنظمة وطنية بشأن تسجيل المنظمات غير الحكومية، تقوم الإدارات المحلية في مختلف أنحاء الصومال بإجراء عمليات تسجيل تعسفية، حيث تفرض في كثير من الأحيان رسوم تسجيل. ومن جهة أخرى، على الرغم من أن تأثير حظر الإنترنت ليس ظاهراً تماماً في وقت كتابة هذا التقرير، يؤثر هذا الحظر بالفعل في قدرة العاملين في المجال الإنساني على إيصال الفعال للمعلومات المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية والاستجابة الإنسانية.

### الحالة الأمنية

١٢ - لا يزال استمرار انعدام الأمن، لا سيما في جنوب ووسط الصومال، يحد من إمكانية وصول المنظمات الإنسانية وإيصال المساعدات. وتواصل حركة الشباب، التي تسيطر على نصف مساحة جنوب ووسط الصومال على الأقل، شن أعمال حربية غير متكافئة تستهدف المسؤولين الحكوميين، والشتات، والعاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم المواطنون الصوماليون الذين يعملون لصالح الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت بنفس العدد الهجمات في أماكن عامة مثل الفنادق والمطاعم والمقاهي، وأسفرت عن وقوع أكثر من ٤٠ قتيلاً في صفوف المدنيين<sup>(١)</sup>. فعلى سبيل المثال، انفجر جهاز منفجر يدوي الصنع يحمله شخص في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في مقهى في بيليت وين، منطقة هيران، مفضياً إلى قتل ٢٠ شخصا وجرح ٣١ آخرين. وكان ١٠ من القتلى على الأقل من المدنيين. وبعد شهر من ذلك، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت حركة الشباب مركز الشرطة في بيليت وين، مما أسفر عن قتل ٢٤ شخصا وجرح ٣٠ آخرين. وكان ١٠ من القتلى مدنيين. وفي مقديشو، أسفرت هجمات على فنادق، منها الجزيرة ومبارك والمكرمة، استهدفت أساساً السلطات الصومالية، عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وأسفر هجوم معقد على فندق الجزيرة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عن ١١ وفاة وإصابة

(١) العدد الإجمالي للأشخاص الذين قتلوا على النحو المبين في الأمثلة التالية أعلى من ٤٠ بكثير. ويشير الرقم إلى عدد المدنيين الذين قتلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.



أكثر من ٢٠ شخصا آخرين بجروح. ويزيد أيضا اختطاف واحتجاز الموظفين الوطنيين المرتبطين بالمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وفي نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كانت حركة الشباب لا تزال تحتجز سبعة صوماليين من العاملين في مجال تقديم المعونة.

١٣ - ولا تزال المخاطر الأمنية مرتفعة في المناطق التي استعادتها في وقت سابق قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة، مثل بايدوا وكيسمايو وبيليت وين. وعطل أيضا القتال داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، الذي يقع في كثير من الأحيان على الموارد الطبيعية، حياة الناس وسبلهم في كسب الرزق. وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أدى قتال بين القبائل في منطقة شيبلي الوسطى إلى تشريد ما يقدر بنحو ١٨ ٠٠٠ شخص من ١٠ قرى تضررت من العنف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أدى قتال بين القبائل في منطقة شيبلي السفلى إلى تشريد ٥٤ ٠٠٠ شخص بشكل مؤقت.

### تدابير التخفيف من حدة المخاطر

١٤ - على الرغم من هذه البيئة الصعبة للغاية، تواصل الوكالات الإنسانية بذل الجهود من أجل تحسين الرصد واختيار الشركاء المنفذين المناسبين المهنيين أكثر من غيرهم لتلبية الاحتياجات الإنسانية في الصومال. وواصلت وحدة إدارة المخاطر، التي تعمل وفق مجموعة معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٣١٠٠٠، دعم فريق الأمم المتحدة القطري في هذه الجهود من خلال تعزيز إدارة المخاطر في المؤسسة<sup>(٢)</sup> وزيادة العمل باستراتيجيات بذل العناية الواجبة. وعززت الوحدة تقاسم المعلومات واستخدام المعايير الموحدة لبذل العناية الواجبة في إطار فريق الأمم المتحدة القطري، حيث يعد كلا النشاطين ركنا أساسيا في تحديد المخاطر وإدارتها. وقدمت أيضا الوحدة الدعم إلى فريق الأمم المتحدة القطري في مجال تعزيز فعالية المعونة من خلال القيام بالرصد والمراقبة نيابة عن كيانات الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفر الرصد الذي تضطلع به الوحدة نيابة عن أحد كيانات الأمم المتحدة إلى فتح تحقيق بشأن احتمال ضلوع أحد الشركاء المنفذين في أعمال غش.

(٢) إدارة المخاطر في المؤسسة هي عملية تحري على نطاق المنظمة وتشمل تنفيذ إطار لإدارة المخاطر يتألف من مجموعة من العناصر التي توفر الأسس والترتيبات التنظيمية اللازمة لتصميم إدارة المخاطر وتنفيذها ورصدها واستعراضها وتحسينها على نحو مستمر في جميع أنحاء المنظمة. وتشمل الأسس السياسة العامة والأهداف والولاية والالتزام بإدارة المخاطر. وتشمل الترتيبات التنظيمية الخطط والعلاقات والمسؤوليات والموارد والعمليات والأنشطة. ويشكل إطار إدارة المخاطر جزءا من الممارسات والسياسات الاستراتيجية والتنفيذية العامة للمنظمة (معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٣١٠٠٠: ٢٠٠٩، إدارة المخاطر - المبادئ والتوجيهات).

١٥ - وظل تحليل المخاطر الذي تجريه وحدة إدارة المخاطر يحدد العديد من أنواع المخاطر المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة في جميع أنحاء الصومال. بما في ذلك في الفئات السبع التالية: السمعة وإدارة الشركاء؛ والبرنامج؛ والانحراف عن المسار؛ والائتمان؛ والنزاهة؛ وحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت الوحدة مخاطر "شديدة تمس بالسمعة"، ومخاطر "عالية جدا تتعلق بإدارة الشركاء" ومخاطر "عالية جدا تمس بالنزاهة" فيما يتعلق بإحدى الشركات الأمنية الخاصة/الشركات المقدمة للخدمات اللوجستية التي سعت إلى زيادة تعزيز وجودها في الصومال. ورُبط أيضا احتمال وجود خطر "عال يمس بسمعة" الأمم المتحدة بشركة أمنية خاصة أخرى. وأفضى التحليل الذي أجرته الوحدة خلال الفترة قيد الاستعراض إلى وضع تقدير بأن ٣٠ في المائة من الشركاء المنظور فيهم يشكلون مستوى عاما مرتفعا من الخطر على الأمم المتحدة وأن ٥٠ في المائة يشكلون خطرا عاما متوسطا عليها.

١٦ - وعززت وحدة إدارة المخاطر توعيتها ودعمها لمجتمع المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، بما في ذلك من خلال الاستجابة إلى عدد متزايد من طلبات الحصول على المعلومات والدعم، ووضعت الاختصاصات المتعلقة بانتداب موظف اتصال بالمنظمات غير الحكومية إلى الوحدة. وقامت وحدة إدارة المخاطر، بالتعاون مع منظمات غير حكومية، بتوفير التدريب على إدارة المخاطر لمجتمع المنظمات غير الحكومية في دوبلي (جنوب وسط الصومال).

١٧ - وتواصل توسيع نظام إدارة المعلومات المتصلة بالمتعاقدين. وتضم حاليا قاعدة البيانات معلومات عن أكثر من ١٧٠٠ من المتعاقدين مع الأمم المتحدة ومورديها، أي بزيادة قدرها ٥٠٠ من المتعاقدين والموردين منذ صدور التقرير السابق. وتتجاوز الآن قيمة العقود المسجلة ٣,٥ بلايين دولار، أي بزيادة تقدر بنحو ٣ بلايين دولار منذ صدور التقرير السابق. وتعزى أساسا الزيادة في قيمة العقود إلى إضافة مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بوصفه زبونا وإضافة قائمته من المتعاقدين والموردين الذين يدعمون بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويساهم حتى الآن ما مجموعه ١٤ كيانا من كيانات الأمم المتحدة في قاعدة البيانات، مقابل ١٢ كيانا في التقرير السابق. وتبذل الجهود حاليا لزيادة عدد هذه الكيانات ليصل إلى ١٦ كيانا بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، حُمِلت وحدة إدارة المخاطر قائمة البنك الدولي بالمستبعدين من المتعاقدين والمنظمات وقائمة يمكن البحث فيها بالأفراد والمنظمات التي يجري تحديدها في تقارير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

١٨ - ويواصل البحث والتطوير تعزيز قدرة قاعدة البيانات على تأدية المهام وخصائصها، بما في ذلك إدماج برمجيات لرسم الخرائط وإضافة أداة لإدارة مستويات موظفي الخدمة المدنية تهدف إلى التقليل من الازدواجية في مجتمع الجهات المانحة والمجتمع الدولي اللذين يساهمان في نفقات الوزارات الحكومية ومستويات موظفي الخدمة المدنية في الصومال.

١٩ - وواصلت وحدة تمويل الأنشطة الإنسانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التي تدير الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية، تخفيض خطر إساءة استخدام المعونات إلى أدنى حد من خلال تعزيز الفرز المسبق للقدرات المؤسسية والإدارية والمالية والتقنية للشركاء المنفذين وتقييمها، ومن خلال تحسين نظم الرصد ومراجعة الحسابات.

### الأثر المترتب على أحكام الفقرات ٢١ إلى ٢٤ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣)

٢٠ - تنص الفقرة ٢٢ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣) على أن الالتزامات المفروضة بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) لا تنطبق، حتى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، على دفع الأموال أو توفير الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى اللازمة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في الصومال في الوقت المناسب. ومع أن المنظمات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بهذا التقرير لم تعلق صراحة على ما يترتب على الفقرات ٢١ إلى ٢٤ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣) من أثر في قدرتها على تنفيذ البرامج، فإن عدم تحديد الإعفاء الممنوح للجهات العاملة في المجال الإنساني سيؤدي إلى تأخير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة من غير الدول.

### الخلاصة

٢١ - لا يزال الافتقار إلى الإدارات المحلية الفعالة وتفشي انعدام الأمن، بما يشمل الهجمات التي تشنها جماعة الشباب وتستهدف بها بشكل معلن العاملين في المجال الإنساني، يجعلان من الصومال إحدى أكثر البيئات تقلباً وصعوبة من الناحية التشغيلية بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. ويمكن أن يزيد الهجوم العسكري المتوقع على جماعة الشباب من إعاقة إمكانية الوصول وتفاقم حالة الأمن الغذائي في مناطق الصومال التي توزع فيها عادة سلال غذائية، مثل باي وباكول ومناطق شيبيلي ومناطق جوبا. ويواصل الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية العمل على الرغم من هذه المخاطر، لكنهم يحتاجون إلى تحسين الأمن وإمكانية الوصول من أجل التمكن من تقديم المساعدة على نحو فعال إلى نحو ٢,٩ مليون من الصوماليين المحتاجين. ويؤدي قيام وحدة إدارة المخاطر بتنفيذ التدابير المعززة لبذل العناية

الواجبة إلى تزايد كبير في قدرة مجتمع المساعدة الإنسانية على الكشف عن حالات إساءة استخدام المساعدة وتحويل مسارها وعلى تصحيح هذه الحالات. ويلزم أن ترفع حكومة الصومال الاتحادية درجة تحملها لمسؤوليتها فيما يتعلق بـ "حراس البوابات" وأن تمارس هذه المسؤولية، بحيث يتمكن المشردون داخليا من الحصول من غير قيود على المساعدة الإنسانية. ومن المتوقع كذلك أن يؤدي تحسين إمكانية الوصول في بعض أنحاء جنوب الصومال، لا سيما البلدات الحضرية المستعادة من جماعة الشباب، إلى تحسين الرصد وتعزيز مساءلة الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية. ومن المرجح أن يشكل تحسين الرصد رادعا لإساءة استخدام الأموال. ومن أجل كفالة التمكن من إجراء تحليل قوي للمخاطر، تُشجع جميع كيانات الأمم المتحدة على تزويد وحدة إدارة المخاطر بجميع الموجزات الوصفية للمتعاقدين والمتعاقدات من الباطن ومعلومات السيرة الذاتية الخاصة بهم وتقييمات أدائهم.

٢٢ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، تدعو منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن إلى تجديد الإعفاء المطبق على المساعدات الإنسانية المنصوص عليه في الفقرة ٢٢ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣).